رقمنة المالية العامة في الدول العربية
– تجارب بعض الدول العربية –
Digitization public finances in Arab countries
– The experiences of some Arab countries –

فاتح ميرود[1]*
Fateh Miroud[1]

[1] جامعة غرداية (الجزائر)، miroud.fateh@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام 2022/04/11 ؛ **تاريخ القبول:** 2022/05/12 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الرقمنة على المالية العامة في الدول العربية، من خلال تسليط الضوء على مزايا ومكاسب رقمنة المالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة) ، بالإضافة إلى أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة، وفي الأخير إلى أهم التجارب العربية على صعيد رقمنة المالية العامة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية يسهم في الحصول على المعلومات والبيانات بشأن الموارد الحكومية وخاصة منها الضريبية بشكل آني وشامل، يمكن صانعي السياسات والقائمين على تنفيذها من أداء دورهم بصورة أكثر كفاءة وموضوعية، حيث تسهم هذه البيانات في صورتها الرقمية من التحليل الدقيق لها وبالتالي اتخاذ القرارات سليمة على أسس سليمة.

كلمات مفتاحية: رقمنة؛ إيرادات عامة؛ نفقات عامة؛ موازنة عامة .

تصنيفات JEL : O33؛ H71؛ H72؛ H61.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of digitization on public finances in the Arab countries, by highlighting the advantages and benefits of digitizing public finances, in addition to the impact of digitization on the efficiency of preparing, implementing and controlling the public budget, and finally to the most important Arab experiences in terms of digitizing public finances.

The study reached many results, the most important of which is that the expansion of reliance on digital technologies contributes to obtaining information and data on government resources, especially tax ones, in a timely and comprehensive manner, enabling policy makers and theses implementing them to perform their role in more efficient. Its digital image is form careful analysis of it an thus sound decisions are made on sound grounds.

Keywords: Digitization; Public Revenue; Public Expenditures; Pubic budget.
JEL Classification Cdoes : O33 ; H71;H72; H61.

*-**المؤلف المرسل**: فاتح ميرود، **البريد الإلكتروني**: miroudfateh05@gmail.com

تمهيد

يشكل موضوع رقمنة المالية العامة من المواضيع الهامة التي تشغل بال المهتمين في هذا المجال من مختصين وحكومات على حد سواء على ضوء التطورات الهامة التي يعرفها الاقتصاد الرقمي في الفترة الأخيرة، وذلك لما لموضوع رقمنة المالية العامة من تأثيرات محورية على مستوى السياسات العمومية التي تتبناها الحكومات في سياق برامجها التنموية وخططها القومية الهادفة للتحول الرقمي والإصلاح المالي، ويكمن الهدف الرئيسي من رقمنة المجالات المتعلقة بالمالية العامة في إيجاد آليات لزيادة فعالية السياسات العمومية ضمن مجالات جمع الموارد المالية المتعددة وصرفها في إطار الدولة.

من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما أثر الرقمنة على المالية العامة في الدول العربية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية.

- ما هي مزايا رقمنة المالية العامة(الإيرادات والنفقات العامة) ؟
- ما هو أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة؟
- ما هي أهم التجارب العربية على صعيد رقمنة المالية العامة؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أن التحول نحو الرقمنة في مجال المالية العامة للحكومات تمكن من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى رفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة، كما تساعد رقمنة المالية العامة على بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي. كما تتيح فرص واعدة للحكومات لزيادة كفاءة المالية العامة.

منهجية البحث:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في إبراز مزايا رقمنة المالية العامة وأثرها على كفاءة وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة بالإضافة إلى أهم التجارب العربية على صعيد هذا المجال وذلك بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية وصندوق النقد العربي ووزرات المالية للدول لحظة إعداد هذه الدراسة.

أهداف الموضوع:

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- بيان مزايا ومكاسب رقمنة المالية العامة (النفقات والإيرادات) على الحكومات والدول.
- إبراز أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة.
- إبراز أهم التجارب العربية في مجال رقمنة المالية العامة.

تقسيمات الدراسة:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين:

المحور الاول: مكاسب ومزايا رقمنة الإيرادات والنفقات وأثرها على الموازنة العامة للدولة.

المحور الثاني: تجارب عربية على صعيد رقمنة المالية العامة.

I –المحور الأول: مكاسب ومزايا رقمنة المالية العامة (الإيرادات والنفقات) وأثرها على الموازنة العامة للدولة

قبل التطرق إلى مكاسب رقمنة الإيرادات والنفقات العامة على الحكومات نحاول معرفة ما المقصود برقمنة المالية العامة.

تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة)، خاصة من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الالكتروني، فمن جانب الإيرادات العامة ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول نحو النظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الالكترونية. فيما ساهمت رقمنة النفقات العامة في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية النظم التحويلات الاجتماعية عن طريق إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية لهم عن طريق قنوات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وآمنة.كما ترتبط رقمنة المالية العامة أيضا بتبني أحدث النظم التقنية بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية من بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي وغيرها من النظم التي تساعد على زيادة شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة[1].

وقد بدأت الرقمنة في إعادة تشكيل هذا الجانب المعلوماتي الأساسي الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والإنفاق وتنفيذها، حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسة الحالية واستحداث سياسات جديدة تماما.

I – مكاسب رقمنة الإيرادات العامة على الحكومات والدول

تكمن مكاسب المالية العامة جراء التحول نحو رقمنة العمليات على صعيد الإيرادات والنفقات في أنها تساعد الحكومات على الحصول على عدد هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب، ومعلومات عن الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين الاقتصاديين، وتقدم آليات أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية[2].

هذا التحول على صعيد الإيرادات العامة، يساعد الدول على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين جمع الضرائب، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث صار باستطاعة الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركة وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونياً. تشير الدراسات إلى أن رقمنة المالية العامة تسمح للحكومات على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب غير المباشرة.على سبيل المثال تساعد تقنية البلوكشين السلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحل الإنتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة مما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية حوالي 20% في العديد من الدول[3].

وتشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الالكتروني على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) يمكن أن يساعد على تحقيق وفرات اقتصادية سنوية تقدر بين 0.8 إلى 1.1 % على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أي ما يتراوح بين 220 و320 مليار دولار[4].

كما يمكن أن تتجاوز المكاسب الاقتصادية هذا المستوى إذا تم أخذ في عين الاعتبار العوامل الخارجية الايجابية غير المباشرة، وعلى سبيل المثال أدت رقمنة الضرائب في الهند إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في أقل من عام واحد مما يمكن من توليد المزيد من الإيرادات العامة.[5]

I –2 مكاسب رقمنة النفقات العامة على الحكومات والدول

ومن جانب النفقات العامة يمكن أن تسهم عملية رقمنة المالية العامة في الضبط الجيد والدقيق لطبيعة المستفيدين من التحويلات النقدية والاجتماعية، وساهمت عملية توجيه تلك التحويلات إلى مستحقيها عبر قنوات رقمية حديثة في الوصول إلى عدد كبير من المستفيدين بأقل تكلفة، من جهة أخرى فإن رقمنة مجالات المشتريات العامة قد ساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة على صعيد خفض التكاليف المترتبة على تلك المشتريات بنسبة 20% ، كذلك تلك المكاسب المرتبطة بزيادة حدة التنافس بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دورها الكبير في الحد من مستويات الفساد الحكومي[6].

من ناحية أخرى، سهلت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية يومية وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين هما[7]:

1– زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية (الإيصالات الضريبية، مدفوعات الأجور، إصدار الديون....الخ).

2– استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسة المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسات كلية على المتغيرات المتضمنة الإيرادات والنفقات.

I – 3 أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة

يعد مبدأ التخصيص الأمثل للموارد، وتحصيل الإيرادات العامة في المواعيد المحددة لها وبأقل تكلفة، من معايير نجاح عملية إعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية. فمن جهة التخصيص الأمثل للموارد العامة، يعد توافر البيانات والمعلومات بشأن تلك الموارد وإمكانية الحصول عليها إلكترونياً بحيث تمكن من التحليل والدراسة من خلال الاعتماد على بيانات تاريخية بصيغة رقمية وليست ورقية يسهل من خلالها استخدام البرامج والأساليب الالكترونية، وتخصيص الموارد لبنود لم تحقق الهدف الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي المنتظر من عملية التخصيص. وبالنسبة لجانب تحصيل الإيرادات فالاعتماد على التقنيات الرقمية، يمكن من التحديد الدقيق للموارد سواء الضريبية أو غير الضريبية. فعلى سبيل المثال فإن إعداد رقم ضريبي موحد لكل مكلف بالضريبة يسمح بمطابقة البيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة بصورة الكترونية تمكن من تحديد الوعاء الضريبي بصورة واقعية وعادلة، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي[8].

تعد عمليات الحصر والربط والتحصيل الضريبي من المشاكل الشائعة في إطار ترقية النظم الضريبية، فالاعتماد على الطرق التقليدية في تنفيذ هذه المراحل (الحصر والربط والتحصيل) تتسم بالتكلفة العالية وعدم الكفاءة، إذ أن حصر المكلفين بالضريبة من خلال الزيارات الميدانية يتسم بالكثير من القصور ويفتح باباً للفساد والمجاملات، في حين أن الاعتماد على التقنيات الرقمية مثل الرقم الضريبي المستند إلى الرقم القومي للمواطن في إتمام تعاملاته يمكن من الوصول بصورة دقيقة للذين يقومون بتعاملات تدخل ضمن التعاملات التي تخضع للضريبة، م خلال كيانات غير مسجلة وغير مرخص لها بالعمل، وبالتالي تسهم التقنيات الرقمية من توسيع قاعدة المشمولين بالضريبة، ويحد من تعاملات الاقتصاد غير الرسمي وغير المنظم[9].

وبالنسبة للتحصيل الضريبي، فإن الاعتماد على الرقمنة في عمليات التحصيل كالدفع من بطاقات الدفع يوفر نسبة كبيرة من التكلفة، كما يوفر قدراً كبيراً من الموارد في التوقيت المناسب، حتى لو تم منح مستخدمي الوسائل التقنية تخفيضاً في قيمة المستحقات الضريبية عليهم لن يصل إلى حجم التكلفة التي تتحملها الدولة لتحصيل مستحقاتها الضريبية.من جهة أخرى، فإن

وجود بيانات ومعلومات بصورة رقمية، يمكن من التحليل والدراسة لتوضيح مدى توافق التطورات في قيمة الإيرادات غير الضريبية المحصلة مع تطورات حجم النشاط الاقتصادي[10].

II- المحور الثاني: تجارب عربية على صعيد رقمنة المالية العامة

حرصت الحكومات في الدول العربية في إطار خططها الوطنية للتحول الرقمي إلى السعي للتحول نحو رقمنة المالية العامة، حيث حققت العديد من الدول العربية نتائج ملموسة في هذا المجال.

ففي الإمارات تبنت وزارة المالية الإماراتية مجموعة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للارتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الالكتروني التي دخلت حيز الاستغلال في سنة 2011. وتتميز منظومة الدرهم الالكتروني بتكامله مع شبكات ووسائل الدفع العالمية بمنصات نظم مهيأة لذلك، يستخدم الدرهم الالكتروني في الوقت الحالي لسداد مقابل أكثر من 5000 خدمة حكومية في الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، ومنذ إطلاق الجيل الثاني لمنظومة بطاقات الدرهم الالكتروني، تم تقديم نحو 100 مليون خدمة إلكترونية بقيمة إجمالية تقدر بـ 21.66 مليار درهم حتى نهاية العام 2015[11].

وفي السعودية تم تطوير منصة "سداد" للدفع الالكتروني لخدمة الأفراد والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان، حيث يتم الدفع الالكتروني لضرائب القيمة المضافة من خلال هذه المنصة.

وفي السودان حيث السياسة المالية للدولة ترتكز على الإيرادات الضريبية بنسبة 83% من إجمالي الضرائب.إذ يشكل زيادة أعداد دافعي الضرائب من أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في السودان، في هذا الإطار تشير بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أن عدد المسجلين لديها يعتبر عدداً محدوداً بالمقارنة مع عدد السكان الذي يقدر بـ 41 مليون نسمة[12].

وفي إطار سعي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لرقمنة عملية المالية العامة، تم تطبيق نظام التحصيل الالكتروني منذ سنة 2015 باستخدام نظام "أورنيك 15 الإلكتروني"[13].كما تم إطلاق خدمة "علينا" التي تعد أول خدمة للفوترة والسداد والتحصيل الإلكتروني، حيث تعمل هذه الخدمة على ربط أنظمة المؤسسات المالية والقطاع الخاص والتجار بأنظمة الربط الالكتروني مع إمكانية تسديد رسوم المؤسسات عبر البنوك والمصارف الآلية ونقاط البيع والهواتف الذكية التي تعمل في مجال التحصيل الإلكتروني[14].

في مصر وفي سياق إستراتيجية "رؤية مصر 2030" يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة، حيث اتجهت الحكومة بداية من شهر جويلية 2018 إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية التي تزيد عن 5000 جنيه مصري من خلال الوسائل الالكترونية مركز الدفع الالكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية[15].

في المغرب تم تطوير خدمة سداد الضرائب عبر الانترنت لتمكين الممولين من الإقرار والدفع الالكتروني لضرائب المبيعات والدخل والشركات[16].

في نفس السياق تبنت موريتانيا نظام إلكتروني للتخليص الجمارك ساعد في خفض الوقت لإنجاز مثل هذه المعاملات[17].

وفي الأردن يسمح للممولين من السداد الالكتروني للضريبة على المبيعات والضريبة على الدخل إلكترونياً، وفي نفس السياق، في تونس يمكن للمولين من سداد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة الكترونياً.

في الجزائر ومنذ إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة "الجزائر الالكترونية 2013" لم تذخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات، ولم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات

الجديدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصرنة. وبذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الإستجابة لتحديات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة[18].

حيث باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو في طور التجسيد، حيث شهد المشروع إعادة الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013. وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد أولوياتها الأساسية بالإعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.

ويتم توجيه إستراتيجيتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات. تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية ترتكز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها[19].

يمكن تلخيص مزايا نظام المعلومات "**جبايتك**" فيما يلي[20]:

بالنسبة للإدارة الجبائية:

– التشغيل الآلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.

– التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.

– رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.

– التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.

– رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

– الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.

– تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.

– تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

بالنسبة للمكلفين بالضريبة تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلاً يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

– إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقل من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

– الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة كامل أيام الأسبوع.

– تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.

– الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والإطلاع عليها.

– الدفع عن طريق الانترنيت لضرائبه ورسومه.

– الإطلاع على دينه الجبائي الكلي.

– طلب الشهادات الجبائية.

– تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط.....وغيرها).

– طلب امتيازات جبائية.

الخلاصة

اهتمت هذه الورقة بدراسة أثر الرقمنة على المالية العامة (الإيرادات والنفقات) والموازنة العامة على الحكومات والدول، وفي هذا الإطار تناولت الورقة الإطار المفاهيمي لرقمنة المالية العامة، كما تناولت الدراسة مزايا رقمنة الإيرادات والنفقات العامة للحكومات، بالإضافة إلى أثر الرقمنة على كفاءة وتنفيذ ومراقبة الموزانة العامة، وفي الأخير تطرقت إلى أهم التجارب العربية على صعيد رقمنة المالية العامة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

– تتناول رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) لاسيما من خلال تبني نظم للتحصيل والدفع الالكتروني.

– من خلال رقمنة المالية العامة تمكنت الدول من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى رفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.

– مكنت رقمنة المالية العامة من المساعدة على بناء قواعد بيانات مفصلية وآنية من شأنها تعزيز التخطيط المالي والاقتصادي.

– في إطار خططها القومية للتحول الرقمي والإصلاح المالي حرصت الحكومات العربية على التحول نحو رقمنة المالية العامة.

– إن أساس النجاح التحول نحو رقمنة المالية العامة يعود إلى وجود رؤى وطنية للتحول الالكتروني وتبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي بالإضافة إلى وجود نظم الكترونية للهوية.

– إن التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية يسهم في الحصول على المعلومات والبيانات بشأن الموارد الحكومية وخاصة منها الضريبية بشكل آني وشامل، يمكن صانعي السياسات والقائمين على تنفيذها من أداء دورهم بصورة أكثر كفاءة وموضوعية، حيث تسهم هذه البيانات في صورتها الرقمية من التحليل الدقيق لها وبالتالي اتخاذ القرارات سليمة على أسس سليمة .

– تلعب التقنيات الحديثة دوراً هاماً في مساعدة السلطات الضريبية على توسيع القاعدة الضريبة لتشمل قطاعات وأفراد لم يكونوا مشمولين بالضريبة لعدم توافر معلومات كافية عنهم، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات البنوك وتحليلها بصورة تقنية إلكترونية، وهو ما لم يكن ممكناً في الماضي بسبب ضخامة حجم هذه البيانات بالإضافة إلى صعوبة تجميعها يدوياً وتحليلها، الأمر الذي يتطلب تعزيز نظم مشاركة البيانات، وإنشاء قواعد للبيانات المالية، يتم الولوج إليها من طرف المعنيين بالسياسات المالية والضريبية.

– يسهم التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية في مجال المالية العامة، في تعزيز القدرة على تصميم السياسات المالية العامة بصورة أكثر كفاءة، من خلال إتاحة أكبر قد من البيانات الموثوقة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة التنفيذ والمراقبة لبنود الموازنة العامة، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل من قبل وبدرجة أكبر من الشفافية والدقة.

التوصيات

من أجل نجاح مساعي الدول العربية لرقمنة المالية العامة توصي الدراسة بما يلي:

– ضرورة وجود رؤية وإستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي للاستفادة من زخم التقنيات الحديثة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة في زيادة كفاءة السياسات العامة وتحقيق نقلة نوعية في تقديم الخدمات العامة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد.

– ضرورة تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة، إذ يعد الشمول المالي أساس نجاح مبادرات رقمنة المالية العامة المرتكزة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الالكتروني.

– التركيز على مخاطر التي ترتبط بالتحول الرقمي كحماية الخصوصيات وسرية البيانات ودعم الأمن السبراني.

– تتطلب مبادرات التحول الرقمي جهود حكومية لدعم القدرات المؤسسية والقانونية والكفاءات البشرية الموجودة في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

– الحاجة إلى دعم البنية التحتية التقنية إذ أن العديد من مبادرات رقمنة المالية العامة ترتكز على وجود بنية رقمية داعمة لهذا التحول.

الإحالات والمراجع :

[1] هبة، عبد المنعم، (2019)، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات. ص:01

[2] نفس المرجع. ص: 02.

[3] International Chamber of Commerce, (2018), "Three ways digitalization in shaping the future of taxation".

[4] Susan Lund et al, (2017), "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).

[5] Sanjeev Gupta et al, (2018), "Public Finance Digitization", IMF.

[6] Yolandat T, and Wright N, (2018), " The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank.

[7] Sanjeev Gupta et al, op.cit.

[8] Kelly, G. (2014), The Digital Revolution in Banking, Occasional Paper No 89 Washington Group of Thirty Washington:

[9] أحمد، شفيق الشاذلي، (2019)، دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات. ص: 15.

[10] نفس المرجع، ص:16.

[11] وزارة المالية الإماراتية، (2019)، دولة الإمارات العربية المتحدة.

[12] صندوق النقد العربي، (2018)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أبو ظبي الإمارات.

[13] وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية، (2019)، السودان.

[14] "علينا" للسداد الإلكتروني، (2019)، السودان.

[15] وزارة المالية المصرية، (2019)، جمهورية مصر العربية.

[16] وزارة المالية المغربية، (2019)، المملكة المغربية.

[17] World Bank, (2019), "Doing Business".

[18] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، (2017)، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" تسيير أكثر شفافية للضريبة، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، ص: 6، متاح على الموقع:
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf (consulté le 15/02/2022)

[19] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، (2015)، النظام المعلوماتي : ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، ص: 8، متاح على الموقع:
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/LDGI_81.pdf(consulté le 16/02/2022).

[20] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، (2017)، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" تسيير أكثر شفافية للضريبة، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، ص: 7، متاح على الموقع:
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf (consulté le 17/02/2022).